تقسيم الجزئي الى الضمير ودون اسم الاشارة او يقول بعضا
مدلول الضمير والعلم بالوضع ويمكن ان يقال وفي قوله تقسيم
الجزئي اليها ليفرج بما يوهمه مقتضى التقسيم من تقييد الاقسام
واسقط العلم في قوله ظنا منهم اه اشارة الى ان مقتضاه
حكم بهما والتقسيم المذكور فرق صاحب فوك التقسيم بين
المضمر واسم الاشارة بما ذكر مع ان كلا منهما داخل تحت
الموضوع الشخصي متعدد بالوضع العام قوله فهو من لفظ
الضمير التعين من غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ لا يخفى
ما بين هذا القول وقوله ولم يتنطنوا الى آخره من ضميمة لانه
اه من التنافي فان المفهوم من الاول عدم تحقق ضميمة
من المستعمل حين اطلاق الضمير والمفهوم من الثاني تحقق
ضميمة من المستعمل حين الاطلاق اما الضميمة التي حين
التخاطب او التكلم فظاهر انه من المستعمل واما الضميمة التي
على سبق المرجع فهي وان لم يجب ان تكون من المستعمل
انما هي الاغلب منه فاعتبر بالاغلب ويمكن دفع التنافي
باخراج القول الاول عن الظاهر بان يقال اراد بقوله فهو
من لفظ الضمير التعين اه انهم فهموا ان التعين حاصل من

كما صرح به الشارح فيما سبق

اللفظ

لفظ الضمير من غير ضميمة يؤيده قوله ولم يتنطنوا الى آخره
ضميمة اه وقوله ولم يفهموا مفعول يفهموا محذوف
اي لم يفهموا التعين وقوله من المستعمل متعلق بالفهم
وتعلقه بالاستعمال فيه كثير نفع قوله انه جعل وفي
بعض النسخ انهم جعلوه وعلى النسختين لابد من توجيه
الكلام واخراجه عن الظاهر فالمضي على النسخة الاولى
ظنهم انه اذا اسم الاشارة جعل اه وعلى النسخة الثانية
يكون معنى قوله انهم جعلوه اه انهم ظنوا جعله وكذا
قوله فلم يجعلوه مجازا معناه قوله ولا يخفى انه يستفاد

مأول: انهم ظنوا ان القوم اجعلوه مجازا فيه صح

من جعل تعيين الضمير الوضع اه اقول بل يستفاد ذلك
من تقسيم الجزئي الى الضمير فان من لا يقول بذلك الوضع
لا يقول بكون الضمير جزئيا فان الجزئي يقال للفظ الموضوع
لمعنى جزئي وفيه بحث فان غاية ما يستفاد مما ذكره الشارح
وما ذكرنا تغطن غير المصرح لوضع الضمير الجزئي اما كون
ذلك الوضع بواسطة الامر العام فلا يستفاد ومن هنا
منشأ ما قاله بعض من لم يعلم من احد القولين بوضع الضمير انه
الجزئي بوضع خاص غير عام قوله وفي العبارة مسامحة

Copyright © King Saud University